

مخاطر ما بعد توقيع اتفاق السلام في السودان



سياسي واسع، يضاف إليه آخر عسكري بعد دمج عناصر من الفصائل المسلحة في الجيش، وتكفي هذه المسألة لإثارة نعرات منطوية، إذا لم تكن القيادات المشاركة في السلطة على مستوى المسؤولية.

تحتاج المرحلة القادمة ترتيب الأوضاع بدقة وبما يفضي إلى السودان ديمقراطي يحقق أمنيات المواطنين الذين راهنوا على ثمار الثورة ضد الرئيس السابق عمر البشير، لأن البديل سوف يكون شاحباً، فالمشكلات التي تتوَجَّع بها البلاد تفرض تكاتف جميع القوى وإبعادها عن المحاصصات التقليدية.

يعيش السودان في كنف مجموعة من الأزمات يكفي انفجار إحداها لتغيير مسار الأحداث، خاصة أن فلول النظام السابق يتربصون بالسلطة، ولن يكفوا عن استثمار ما يرشح من فجوة بين مكوناتها، بالتالي فأي انزلاق نحو الفتن أو الدخول في خلافات عميقة سوف يمنح هؤلاء فرصة للانقضاض مرة ثانية على السلطة.

لا تزال الجيوب التي تخدمهم نشطة في مؤسسات الدولة، وتستعد لجني أقصى استفادة ممكنة من التناقض بين المكونات الجديدة، وترى أن إمكانية التعايش صعبة، لأن هناك قوى سودانية تسعى لتطبيق الديمقراطية وتعمل في الوقت نفسه ضدها عندما تتعارض مع مصالحها، لذلك فمخاطر ما بعد السلام قد تكون أصعب، ما لم تنتخب القوى الوطنية لجملة من الفخاخ التي تعترض طريقها.

النفوذ والمزايا والفوائد التي تحصلت عليها بموجب الاتفاق.

كشفت حصيلة مواقف الأحزاب والقوى السودانية من قضايا مختلفة داخل تحالف الحرية والتغيير عن هوة واسعة بين أقطابه، أدت إلى انسحاب البعض، أو التهديد به، وقادت إلى أزمات دفعت الكثيرين ليتخذوا من الحكومة هدفاً لهم، ناهيك عن الفجوة بين الشقين المدني والعسكري، الأمر الذي أربك الأداء العام للدولة، وادى إلى صعوبة الحسم في بعض الملفات، فلا أحد يريد تحمل مسؤولية يمكن أن تطيح به.

تتسبب التطورات الأخيرة إلى أن الفترة الماضية بكل ما حملته من تراشقات ربما تكون أخف وطأة من الفترة المقبلة، التي يتشارك فيها طيف

يوحي الوصول إلى محطة السلام بان الخرطوم وعدت فاقوت، والجبهة الثورية عازمة على القطيعة مع الماضي بكل ما يحمله من مرارات ومشكلات، وأن الأمور تسير في طريق يحقق طموحات السودانين، ويعزز ثقة القوى الخارجية التي انتظرت تحقيق السلام لتقديم مساعدات سخية للبلاد، والمساهمة في تطوير الهياكل الاقتصادية.

يخشى كثيرون أن يفتح التوقيع على اتفاق السلام المزيد من الأزمات، وليس العكس، لأن بعض القضايا التي تم حلها نظرياً يمكن أن تنفجر عند دخولها حيز التنفيذ، فهناك شياطين التفاصيل الخاصة بالترتيبات الأمنية في الأقاليم، ودمج العناصر المسلحة في المؤسسة العسكرية، ودفع التعويضات، لم تختبر فعلياً على الأرض، ويمكن أن تفجر مشكلات يصعب احتواء دعاياتها.

كما أن مشاركة أطراف سياسية من مشارب متباينة في السلطة المركزية وفي الأطراف قد تحمل معها رؤى متصادمة عند التعامل مع بعض الملفات الحيوية، ربما يكون التوقيع أوقف زحف سيناريوهات غامضة لتدخل قوى خارجية تريد العبث بمصير السودان، ووضع على عاتق المشاركين في السلطة مسؤولية أخلاقية، لكنه فتح الباب لتجاذبات بينهم، فكل قوة تريد تأكيد جدارتها بتحميل الفة التي تعبر عنها.

وبدلاً من استكمال الفترة الانتقالية، واحتساب العام الذي مضى منذ تدشينها تم التوافق على أن تكون بدايتها منذ التوقيع على اتفاق السلام النهائي، ولمدة 39 شهراً، وهي مدة طويلة وكافية لتفجير المشكلات، لأن غالبية الأطراف سوف تتمترس حول مناطق

بعد مناورات ومراوغات وضغوط من اطراف حاولت وضع العصي بين عجلات المفاوضات، وكادت تؤدي هذه الطريقة إلى ترحيل التوقيع لأجل غير مسمى، وإرباك المشهد العام.

جرى وضع صيغ تفاهمية مطاطة للنقاط الخلافية، لأن التاجيل بات عبئاً لا يستطيع تحمله مجلس السيادة، والحكومة، وقوى الحرية والتغيير، والجبهة الثورية، لأن التكلفة السياسية للتأخير تتحملها كل هذه المكونات، وقد تجربها على دفع ثمن باهظ أضخم.

ربط عدد كبير من القوى الإقليمية والدولية خطوة السلام بمدى الدعم الذي سيقدم إلى السودان، لأنها اتخذت كدليل بشي بان السلطة الانتقالية تسير على الطريق الصحيح، وملزمة بتنفيذ الوثيقة الدستورية التي جعلت السلام محمداً مركزياً لها، فدونه لن تتمكن السلطة من تخطي حزم كبيرة من الأزمات الشائكة.

يظل دولا الدولة معطلاً ويصعب على السلطة تحديد الأطر اللازمة لتسوية بعض المشكلات التي تتطلب توافقاً وطنياً كبيراً، كما أن البعثة السياسية للأمم المتحدة، والتي تبدأ أعمالها رسمياً مع بداية العام المقبل، يصعب عليها ممارسة دورها في ظل التفسخ الحالي وعدم العبور إلى السلام، فهو نقطة رئيسية وفي صميم مهامها.

يمثل التوقيع على اتفاق السلام نقلة في مسيرة الأطراف المختلفة، ويحمل علامة مهمة على الرغبة في السودان جديد، ويطيح صفحات الماضي القائمة وينشر سلطة تقوم على المواطنة واحترام الآخر والمساواة بين جميع الأقاليم. فلا فرق بين هامش ومركز أو شمال وجنوب أو غرب وشرق.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يحتفل السودانيون في جوبا اليوم الإثنين، بتوقيع اتفاق السلام الذي طال انتظاره بين السلطة الانتقالية، والجبهة الثورية كمظلة لحركات مسلحة وتنظيمات سياسية عدة، وهي خطوة مهمة تأخرت نحو ستة أشهر عن موعدها، وجاءت بعد مخاض عسير، وشد وجذب بين قوى مختلفة، وتمثل في النهاية عنواناً لمرحلة جديدة.

جرى التفاهم على تقسيم السلطة، وتحديد حصص كل إقليم في كل من الهياكل الرئيسية، مجلس السيادة، والحكومة، وولاية الأقاليم، والمجلس التشريعي، وتم تجاوز الكثير من المطبات التي اعترضت الوصول إلى هذه الخطوة، باللجوء إلى حلول وسط، وتقديم تنازلات متبادلة، فقد أصبحت الأوضاع لا تحتمل المزيد من الإطالة أو التسوية.

تعلم السلطة، أن السلام هدف أساسي منذ اليوم الأول للإعلان عن تشكيلها قبل نحو عام، ولن يتحقق تقدم دون إحكام غلق الأبواب المفتوحة على الخلافات التاريخية بين المركز والهامش، وقد خاض ممثلو الطرفين جولات تفاوضية عديدة، وسعوا لتجاوز التحديات التي وقعت في طريق التسوية، ومع أن مطالب الحركات المسلحة بدت أحياناً أكبر من استيعاب السلطة، إلا أن الأخيرة قبلت بمغفلة لتعريف الاتفاق.

نجحت وساطة جنوب السودان في تقريب المسافات بين القوى المختلفة حتى وصلت إلى اللحظة الحاسمة التي تم فيها الاتفاق على إنجاز السلام،

ضحايا البنادق المؤجرة في العراق

اغتيالها الميليشيات، أو إلى سيادة الفوضى، التي تريدها إيران في صراعها مع الولايات المتحدة الأميركية.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

لا ننكر أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي اتخذ إجراءات كثيرة على طريق تقليص أظفار الميليشيات أولها أنه قرر في يوليو الماضي تعيين رئيس جديد لجهاز الأمن الوطني، ومستشار جديد للأمن الوطني، والذي كان يشغلها في السابق رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الغياض، المقرب من إيران، وكان آخر قرار الغاوه الأربعة الماضي امتيازاً سابقاً يفضي بمنح موظفي الدولة الراغبين في الانضمام إلى قوات الحشد الشعبي (فصائل مسلحة شيعية) التفرغ الوظيفي، في إطار مساعيه إلى تحجيم نفوذ الفصائل الموالية لإيران مقابل تقوية المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية والدفاع.

والجديد في موجة الاغتيالات الجديدة، التي طالت ناشطين في البصرة وبغداد، أن الاغتيالات طالت قراء المجالس الحسينية الشيعية، الذين وقفوا مع المتظاهرين واستكروا اغتيال الناشطين، كما أن 18 دولة أوروبية وغربية، عبرت عن قلقها "العميق"، ودعت السلطات إلى تقديم مرتكبها للعدالة، مؤكدة دعمها "لإجراءات الحكومة بسط سلطة الدولة، وبما يشمل إخضاع الجماعات المسلحة لسيطرتها"، وفق بيان أصدرته سفارات تلك الدول في بغداد.

لكن المثلق للعراقيين استمرار غزل الكاظمي للميليشيات وقادتها، وكان آخرها نهبها، وهو رئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة، إثر عودته من واشنطن، إلى قصر هادي العامري للقاء قيادات الأحزاب والكتل والميليشيات الولائية وإطلاعهم على نتائج زيارته إلى واشنطن واجتماعه مع العاهل الأردني والرئيس المصري في عمان، في عملية بدت أمام العراقيين وكأنها استدعاء إلى التحقيق معه، أو محاولة لاستجوابه، وهما امران خارجان عن السياقات السياسية المألوفة، المتبعة في الدول والحكومات، التي ترتبط بشعوبها وتعكس تطلعاتها، كما قال كاتب عراقي كبير.

إن القوى السياسية الشيعية أرادت، من خلال جر رجلي الكاظمي إلى قصر مروا بالحويجة سنة 2013، ثم سبائكر والغلوجة كان المالكي بطلها الأودح. أرجع الدكتور محمود السبعوي، وهو صحافي وناشط سياسي، في حديث معي، سبب استمرار الاغتيالات ضد الناشطين إلى استمرار سياسة الإفلات من العقاب في العراق مما شجع على تصاعد حوادث الاغتيال المنهجية خارج نطاق القانون وتجاهل السلطات المحلية لإجراء تحقيقات جدية للوصول إلى

الجناة.

تحدث رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، أكثر من مرة، عن عزمه ضبط السلاح خارج سلطة الدولة والتصدي لآفة الفساد، التي تتخر هيكلا الدولة العراقية، لكنه، بعد أشهر عدة من توليه المنصب، اصطدم بالواقع الحقيقي للوضع السياسي والأمني في العراق، فمن مراجعة بسيطة لآداء الحكومات، التي اعتبرت الاحتلال، نجد أن أيا منها لم تستطع إيجاد مخرج لهذا الوضع الشائك والمعقد.

الاجتياالات هي الخبز اليومي للميليشيات ولأصحاب البنادق المؤجرة، ولا يظن أحد أنها توقفت في بلاد الرافدين، فما إن تنخفض معدلات القتل في يوم حتى تعود، مرة أخرى، إلى سابق عهدها، حتى أطلق المراقبون على مدينة الرشيد مصطلح "متحف الجثث".

ومع الحراك الوطني بقيادة شهداء العراق، الذي بدأ في أكتوبر 2019 أنبلق نهر الدم واستمر إلى اليوم وسيبقى ما بقيت فرق الموت وأحزاب القتل.

ركزت الميليشيات الولائية اغتيلاتها في مدن البصرة والناصرية، في سلسلة من القتل المجاني، برغم أن هاتين المنطقتين أصابهما نصيب استثنائي من الظلم والإهمال والعديد من الشهداء.

إن موجة الاغتيالات الجديدة، التي طالت الناشطين السياسيين في المناطق الجنوبية، مؤخرًا، كانت رسائل وجهتها إلى رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي الذي بدأ في اليوم وسبقها ما أكثر من مرة، أنهم لن يتسالموا مع كل من ينوي تحييد قدرتهم على التحرك وممارسة سلطتهم.

ويشكل استهداف الناشطين السياسيين، وبخاصة أولئك الذين لهم مواقف مغايرة أو متصادمة مع مواقف العديد من القوى السياسية العراقية، وبخاصة الأحزاب المسيطرة على الميليشيات المسلحة، في حد ذاته، استهدافاً لسيادة الدولة العراقية من جهة، ومن جهة أخرى يشكل تهديداً حقيقياً للنسيج الوطني والأمن المجتمعي، بنحو عام، وسيضعف استمرار مثل هذه الأوضاع في العراق ويحول دون قدرتها على أداء واجبها الوطني والسيادي في جميع المجالات، كما يرى المحلل السياسي عبدالله الأيوبي.

د. باهرة الشبخلي
كاتبة عراقية

قائل العراقيون في جنوب العراق موجة الاغتيالات الجديدة، التي نفذتها أحزاب السلطة وميليشياتها، ضد المتظاهرين ونشطاء القضاة والاعتصامات المستمرة، منذ الأول من أكتوبر الماضي إلى الآن، بتهديم مقرات تلك الأحزاب والميليشيات في مناطقهم وإعلان محافظاتهم نظيفة من تلك الأحزاب والميليشيات.

ذلك الفرق بين الدولة والادولة. حين يدافع حزب الله عن سلاحه ويعتبره جزءاً من الحقيقة اليومية اللبنانية فإنه يدعو إلى قيام الادولة البديل الواقعي عن الدولة وهو بديل لا يؤمن بالقانون الذي أقرته الدولة. لذلك فإنه يعتبر من يدافع عن سلامة لبنان وحرية وكرامة مواطنيه عميلاً لإسرائيل، في حين تكون العمالة العنصرية لإيران نوعاً من المقاومة التي ليس مسموحاً السؤال عن الجهة التي تقاومها والأهداف التي تصبو إلى الوصول إليها.

تلك مقاومة ليس للبنانيين حصه في أرباحها بل إنهم يتحملون خسائرها فقط كما حدث عام 2006. يوم بلغ لبنان نتائج هزيمة حرب لم يكن طرفاً فيها. لقد سبق للبطريك الماروني أن دعا إلى حياض لبنان وهو ما سمي يومها بالحياد الإسرائيلي واليوم إن يدعو إلى إفراغ المخازن السرية من المواد الكيميائية فإنه لا يخرج عن نطاق عمالته التي لا تحتاج إلى أدلة تثبتتها.

أن يكون المرء لبنانياً وأن يدعو إلى الحفاظ على سلامة اللبنانيين بعد الكارثة التي ضربت بيروت بسبب أظنان نترات الأمونيوم التي كانت جهة إرهابية قد خزنتها في ميناء بيروت فإنه سيكون عميلاً لإسرائيل.

أعتقد أن إسرائيل محظوظة.

الوطنية الحققة في لبنان هي عنوان العمالة لإسرائيل. من يحب لبنان ويدعو إلى ألا يكون ولاية إيرانية هو جاسوس إسرائيلي. من يدعو إلى التمسك بالدولة والقانون في لبنان إنما هو مناصر لإسرائيل.

إذا كان الراعي وهو بطريك الطائفة المارونية عميلاً لإسرائيل فإن ذلك لا يعني أن أبناء الطائفة المارونية وحدهم عملاء بل إن جميع اللبنانيين الذي لا يوالون حزب الله هم كذلك.

البطريك هو اللبناني الآخر وهو العدو الذي سينفجر به سلاح حزب الله في أي وقت.

إسرائيل محظوظة بعملائها اللبنانيين الشرفاء

فاروق يوسف
كاتب عراقي

حملة إعمار لا أحد يدري ما نوعها ومن سيستفيد منها.

من الطبيعي أن تنزعج إسرائيل لو سقط صاروخ في وقت غير متوقع على أراضيها فهي مسؤولة عن الصحة النفسية لمواطنيها. لكن حزب الله لن يكون مهتماً لو قضى على نصف سكان بيروت أو سلموا للخيام بعد أن تكون بيوتهم قد هدمت.

ذلك الفرق بين الدولة والادولة. حين يدافع حزب الله عن سلاحه ويعتبره جزءاً من الحقيقة اليومية اللبنانية فإنه يدعو إلى قيام الادولة البديل الواقعي عن الدولة وهو بديل لا يؤمن بالقانون الذي أقرته الدولة. لذلك فإنه يعتبر من يدافع عن سلامة لبنان وحرية وكرامة مواطنيه عميلاً لإسرائيل، في حين تكون العمالة العنصرية لإيران نوعاً من المقاومة التي ليس مسموحاً السؤال عن الجهة التي تقاومها والأهداف التي تصبو إلى الوصول إليها.

تلك مقاومة ليس للبنانيين حصه في أرباحها بل إنهم يتحملون خسائرها فقط كما حدث عام 2006. يوم بلغ لبنان نتائج هزيمة حرب لم يكن طرفاً فيها. لقد سبق للبطريك الماروني أن دعا إلى حياض لبنان وهو ما سمي يومها بالحياد الإسرائيلي واليوم إن يدعو إلى إفراغ المخازن السرية من المواد الكيميائية فإنه لا يخرج عن نطاق عمالته التي لا تحتاج إلى أدلة تثبتتها.

أن يكون المرء لبنانياً وأن يدعو إلى الحفاظ على سلامة اللبنانيين بعد الكارثة التي ضربت بيروت بسبب أظنان نترات الأمونيوم التي كانت جهة إرهابية قد خزنتها في ميناء بيروت فإنه سيكون عميلاً لإسرائيل.

أعتقد أن إسرائيل محظوظة.

الوطنية الحققة في لبنان هي عنوان العمالة لإسرائيل. من يحب لبنان ويدعو إلى ألا يكون ولاية إيرانية هو جاسوس إسرائيلي. من يدعو إلى التمسك بالدولة والقانون في لبنان إنما هو مناصر لإسرائيل.

إذا كان الراعي وهو بطريك الطائفة المارونية عميلاً لإسرائيل فإن ذلك لا يعني أن أبناء الطائفة المارونية وحدهم عملاء بل إن جميع اللبنانيين الذي لا يوالون حزب الله هم كذلك.

البطريك هو اللبناني الآخر وهو العدو الذي سينفجر به سلاح حزب الله في أي وقت.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

"الحل في لبنان يبدأ من نزع سلاح حزب الله وإخلاء المدن وبالإخص بيروت من مخازن المواد الكيميائية القابلة للانفجار المنتشرة بين الأحياء السكنية". تلك هي خلاصة الدعوة التي توجه بها البطريك الماروني بشارة الراعي وهي الدعوة التي اعتبرت جوقه الممانعة والمقاومة الإعلامية عمالة صريحة لإسرائيل وإن كان الراعي لم يذكر إسرائيل بالاسم.

كحديث عن سلاح قالت يعني بالضرورة عدم سلاح حزب الله فما من طرف يملك سلاحاً يمكن أن يكون خطراً على حياة اللبنانيين سوى حزب الله الذي يعتبر أن كل ما قاله اللبنانيون حول نزع ذلك سلاح في أوقات سابقة إنما يقع في مصلحة إسرائيل. ذلك استنتاج يستقوي بالسلاح أكثر مما يعبر عن الحقيقة. وهو لا يفتح جدلاً من شأنه أن يعيد لبنان إلى سويته الوطنية بقدر ما يُعلي من شأن سلاح لا يمكن التنبؤ بالجهة التي يستهدفها وإن كان اللبنانيون يجمعون على أن لبنان المستقل صار ذلك الهدف.

أن يكون المرء لبنانياً وأن يدعو إلى الحفاظ على سلامة اللبنانيين بعد الكارثة التي ضربت بيروت بسبب نترات الأمونيوم، فإنه سيكون عميلاً لإسرائيل

العمالة الإسرائيلية صارت هي التهمة الجاهزة التي توجه لكل من يضع حزب الله موضع مساءلة. غير أن الحقائق كلها تؤكد أن حزب الله إن استعمل سلاحه ضد إسرائيل فإنه لن يتخلى عن قواعد الانتداب التي سيراها من خلالها عدم المساس بأرواح الإسرائيليين أما إذا انفجر أحد مخازن أسلحته كما حدث في ميناء بيروت فإنه سيقبل مئات اللبنانيين ويضرب مئات الألوف منهم بعد أن يهدم جزءاً من المدينة لن يتم استعادته حتى لو بدت